

اقتصاد

فئة الـ ٢٠٠٠ ليرة في التداول ولا مخاوف اقتصادية رغم الشائعات

درغام لـ «الوطن»: حل مشكلة فئة الـ ٥٠٠ ليرة التالفة مع بداية ٢٠١٨

شهادا: لا أثر اقتصادياً لطرح فئة النقد الجديدة وإجراءات لتعزيز القدرة الشرائية لليرة قريباً



عبد الهادي شباط

بدأ حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام هادئاً وواثقاً من عمله خلال طرحه فئة الـ ٢٠٠٠ ليرة سورية، ومناقشة بعض القضايا المتعلقة بالسياسة النقدية مع الإقليميين خلال المؤتمر الصحفي صباح أمس.

معتبراً أن الحفاظ على استقرار سعر الصرف بشكل نسبي من أهم المؤشرات على صوابية سياسة وعمل الحكومة وإدارة المصرف المركزي الحالية، وأنه من المتوقع أن تكون السنة القادمة هي سنة الخير وجني ما تم العمل عليه على مدار عام من الحكومة.

كما بدأ واثقاً من عدم وجود مضاعفات وأثر تضخمية أو سلبية طرح فئة الـ ٢٠٠٠ ليرة الجديدة، إذ اعتبر أنه لا يوجد تحديات من حدوث تضخم لأنه تمت دراسة توقيت طرحها جيداً، مبيّناً أن هذه الفئة هي من إصدار العام ٢٠١٥ وبيعت رهيبة الإمداد ريثما توفرت الظروف المناسبة ومنها الحاجة لسحب واستبدال الفئات التالفة وتوفير بديل يلبق بالاحتياجات والتعاملات النقدية.

وفي سؤال خاص لـ «الوطن» حول ما إذا كان المركزي لديه خطة لتخفيض أسعار الصرف الحالية وعدم الائتفاع بما تحقق من حالة شبه استقرار في سعر الصرف، بين درغام أنه لا يمكن الإفصاح عن مثل هذه التوجهات لمنع حدوث مضاربات وسلوبكيات مضرة.

وحول استبدال فئة الخمسين ليرة تحديداً كونها الأكثر تلفاً أوضح الحاكم لـ «الوطن» أن واقع هذه الفئة سيئ جداً ولذلك يتم تركيز كل الجهود في المركزي على أن تكون كل الحلول مع بداية العام القادم بحيث تكون متكاملة وجاهزة وعلى أكثر من صعيد.

وأكد درغام لـ «الوطن» بشأن توفر البنية التحتية التي تسمح بتطبيق الدفع الإلكتروني

أن هناك العديد من الوسائل متوفرة وأهمها الهاتف النقال وهو قناة دفع هامة ومتوفرة كما يتم التحضير لتهيئة وسائل الدفع الأخرى المناسبة والتي تكفي حتى في حال مضاعفة عدد سكان سورية، كما اعتبر أن الصرافات الآلية لا تمثل حلاً فعلياً لواقع التعاملات النقدية وهي عبارة عن محاسب مؤتمت في حين يبقى الحل الأمثل هو الذهاب نحو الدفع الإلكتروني.

كما اعتبر الحاكم أن اليرة السورية بخير وأن حالات الارتفاعات السعرية التي كانت تصل لنسبة ١٠٠٪ لم تعد موجودة ومعظم الارتفاعات الأخيرة بالأسعار هي طفيفة نسبياً مقارنة مع ما كان يحدث سابقاً، وأن الجهود الحالية هي لتشجيع حركة الإنتاج و٥٠٪ من السيولة المتاحة هي لدعم المشاريع الإنتاجية.

وأشار إلى أن هناك تحسناً في أجواء السياسة النقدية وتناغمها مع السياسة المالية عبر مختلف اللجان سواء اللجنة الاقتصادية أو لجنة أولويات القطع وغيرها من اللجان وأن الاستقرار النسبي في سعر الصرف وانعكاسه الإيجابي على عالم الأعمال من التجار والصناعيين وإمكانية توفر أعمال عقود أكثر وضوحاً لهم.

كما بين أن المصرف قام منذ سنوات بطباعة أوراق نقدية جديدة فئة ٥٠ و١٠٠ و٢٠٠ و٥٠٠ و١٠٠٠ ليرة إلا أنه فضل بسبب ظروف الحرب وتقلبات سعر الصرف خلالها عدم طرح فئة ٢٠٠٠ قبل أن يتأكد من أن الظروف أصبحت مواتية لذلك، وأنه بفضل تناغم السياسة النقدية والمالية والاقتصادية عموماً استقر سعر الصرف لمدة سنة وأصبح انتشار الأوراق التالفة مسيئاً وبناءً عليه ونظراً لكثافة الامتراء بالأوراق النقدية الحالية وثقة السوريين بالسياسة

النقدية وجد مصرف سورية المركزي أن الوقت قد أصبح ملائماً لطرح فئة الـ ٢٠٠٠ ليرة التي تتمتع كما سابقاتها بمزايا أمنية عالية يصعب تزويرها أو تزيفها ويسهل تمييزها. وحول أهم المزايا التي تتمتع بها الفئة الجديدة من قيمة الـ ٢٠٠٠ ليرة بين الحاكم أنها ذات طباعة ناعمة تضيء على الورقة خشونة متميزة منها (رقم الفئة) - نقوش - التوقيع - علامة للمكفوفين على طرف كل عرض من الورقة النقدية) وتتضمن علامة بشكل نجمة في أسفل يسار الورقة تظهر بلون موحد عند النظر إلى الورقة بشكل مباشر.

ويظهر رقم الفئة ٢٠٠٠ بألوان متعددة عندما تلمس الورقة ورقم ٢٠٠٠ مطبوع بحبر مرئي متغير اللون ذي تأثير حركي يتنوع شاقولياً بلون أخضر فاتح على خلفية خضراء داكنة. ويظهر التوقيع في منتصف رقم الفئة في حال النظر إليها مباشرة وعند إمالة الورقة النقدية يتحرك هذا التوقيع صعوداً ونزولاً من منتصف رقم الفئة إضافة لشريط عمودي فضي لامع ذي تأثيرات حركية ويحتوي على كتابة لأحرف (CBS) مكررة تتحرك عند إمالة الورقة. وبالنظر إلى الشريط بمواجهة الضوء يظهر رقم ٢٠٠٠ وأن الصورة المائية (النسر: شعار الجمهورية العربية السورية) ورقم الفئة يظهران عند النظر إلى الورقة في مواجهة الضوء، وتوفر علامة على شكل نجمة تكتمل معالجها الموجودة على وجهي الورقة عند النظر إلى الورقة عبر الضوء، وعلى الوجه الخلفي للورقة تخريم مجهري للرقم ٢٠٠٠ يظهر بشكل عامودي في وسط الجهة اليسرى من الورقة عند النظر إليها بمواجهة الضوء، إضافة إلى مزايا أخرى خاصة بالمصرف المركزي.

وفي تصريح لـ «الوطن» استغرب الخبير المصرفي عامر الياس شهدا الشائعات التي تصدرها البعض دون معرفة علمية للموضوع، متحدثاً عن ضرورة أن يكون المجتمع واثقاً بقرارات المصرف المركزي على لفئة الـ ٢٠٠٠ ليرة سورية، عن علاقة هذا الطرح بتدني قيمة العملة الوطنية وتراجع الاقتصاد.

علمياً: طرح الـ ٢٠٠٠ ليرة ليس له أثر في اليرة والأسعار

المحرر الاقتصادي

معينة وذلك لتسوية المبادلات الاقتصادية، وتعتمد على العديد من العوامل أهمها دورة كثافة السكان وتقدم شبكات المواصلات والنقل والدخل المتاح للتصرف ونظام استلام المداخل وإمكانية استخدام الشبكات أو بطاقات الائتمان وتطور عادات المجتمع المصرفية والميل إلى الاستهلاك والإدخار وتقدم النظام النقدي والأسواق المالية. وكل ذلك لا يرتبط بشكل مباشر وملوس بفئات العملة، في حين يمكن أن يؤثر طرح فئة الـ ٢٠٠٠ ليرة بتسهيل بعض المعاملات ويسهل حمل مبالغ نقدية أكبر لشرائح محددة، لكن يبقى الطلب محكوماً بالدخل الذي لم يتغير.

وتم ربط سرعة التداول بكمية النقود ومستوى الأسعار وكمية المبادلات بما يسمى معادلة فيشر، التي تعبر عن النظرية الكمية للنقود، التي اشتهر بها الكلاسيك، وذلك كما يلي:

كمية النقود × سرعة تداول النقد = كمية المبادلات في الاقتصاد × مستوى الأسعار وجعلت النظرية كمية النقود هي المتغير المستقل الذي يؤثر مباشرة في مستوى العام للأسعار، باعتبارها المتغير التابع، وتجاهلت تأثير سرعة التداول وكمية المبادلات لافتراض استقرار على المدى القصير.

حتى الاقتصادي جون ماينرد كينز يتفق مع الاقتصادي نظرية كمية النقود في أن الطلب على النقود ناشئ من الحاجة لها لشراء السلع بـ ٣٥ ليرة، واستقرار دون مستوى ٥٢٢ ليرة قبيل عطلة العيد، واستقرار دون مستوى ٥٢٥ ليرة خلال النصف الثاني من شهر رمضان، لذا برغم سعر الصرف: كما حدث قرب مستوى ٥٢٥ ليرة، والدفاع عن هذا المستوى ليوم أو يومين أو رفعه لمستويات أعلى، يوفر فرصة لمن اشترى الدولار ببيعه وتحقيق ربح بين ٢ إلى ٣ بالمئة، ليعاود السعر الانخفاض مجدداً مع عمليات البيع. إذا الإشاعات والانجرار وراءها تؤثر مؤقتاً في سعر الصرف.

أما علمياً، فطرح فئة الـ ٢٠٠٠ ليرة سورية، ليس له أثر اقتصادي يذكر في المستوى العام للأسعار. وفي قيمة اليرة (خلافاً لهذين اليومين إثر عمليات المضاربة)، وجمع النظريات النقدية ربطت المستوى العام للأسعار بكمية النقود، بشكل أساسي، وما دامت كتلة النقود مستقرة عند مستوياتها الحالية، فإن مستوى العام للأسعار سوف يبقى مستقراً، نسبياً، لكن عامل المضاربة قد يؤثر بشكل طفيف ومؤقت، وهذا مرتبط بدرجة الانجرار وراء الشائعات، ولكن ربما كان الأثر سوف يبقى محدوداً.

كما أن ربط طرح الفئة النقدية ٢٠٠٠ ليرة بسرعة تداول النقود وأثرها في مستوى الأسعار، هو كلام مبالغ فيه علمياً، فالمنصوص بسرعة التداول هو عدد المرات التي يتم فيها تبادل الورقة النقدية في الاقتصاد خلال فترة زمنية

التي يصدرها البعض دون معرفة علمية للموضوع، متحدثاً عن ضرورة أن يكون المجتمع واثقاً بقرارات المصرف المركزي على لفئة الـ ٢٠٠٠ ليرة سورية، عن علاقة هذا الطرح بتدني قيمة العملة الوطنية وتراجع الاقتصاد.

بداية، تراجع الاقتصاد السوري ليس ظاهرة جديدة، ولا حاجة لطرح فئة نقدية كبيرة للاعتراف فيه. كما أن قيمة اليرة مستقرة منذ أشهر مع هامش تذبذب ضيق لا يتعدى ٥ بالمئة، وطرح هذه الفئة ليس اعترافاً بتدني قيمة اليرة. كما أن الطرح ليس له علاقة بوجود زيادة في الأجور والرواتب قريبة، حسب الشائعات!

ملاحظة، تلاحظ ترافق تلك الشائعات مع تحسن في سعر صرف الدولار الأمريكي أمام اليرة السورية في السوق الموازية حسب الأسعار التي بها العديد من صفحات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الجوال المتخصصة بنقل أسعار الصرف، والمجهولة المصدر، وهو سلوك متوقع من المضاربين الذين يتحيدون أي إشاعة لحفز الطلب على الدولار الذي تم شراؤه بسعر دون ٥٢٢ ليرة قبيل عطلة العيد، واستقرار دون مستوى ٥٢٥ ليرة خلال النصف الثاني من شهر رمضان، لذا برغم سعر الصرف: كما حدث قرب مستوى ٥٢٥ ليرة، والدفاع عن هذا المستوى ليوم أو يومين أو رفعه لمستويات أعلى، يوفر فرصة لمن اشترى الدولار ببيعه وتحقيق ربح بين ٢ إلى ٣ بالمئة، ليعاود السعر الانخفاض مجدداً مع عمليات البيع. إذا الإشاعات والانجرار وراءها تؤثر مؤقتاً في سعر الصرف.

أما علمياً، فطرح فئة الـ ٢٠٠٠ ليرة سورية، ليس له أثر اقتصادي يذكر في المستوى العام للأسعار. وفي قيمة اليرة (خلافاً لهذين اليومين إثر عمليات المضاربة)، وجمع النظريات النقدية ربطت المستوى العام للأسعار بكمية النقود، بشكل أساسي، وما دامت كتلة النقود مستقرة عند مستوياتها الحالية، فإن مستوى العام للأسعار سوف يبقى مستقراً، نسبياً، لكن عامل المضاربة قد يؤثر بشكل طفيف ومؤقت، وهذا مرتبط بدرجة الانجرار وراء الشائعات، ولكن ربما كان الأثر سوف يبقى محدوداً.

كما أن ربط طرح الفئة النقدية ٢٠٠٠ ليرة بسرعة تداول النقود وأثرها في مستوى الأسعار، هو كلام مبالغ فيه علمياً، فالمنصوص بسرعة التداول هو عدد المرات التي يتم فيها تبادل الورقة النقدية في الاقتصاد خلال فترة زمنية

جدال في مجلس الشعب حول النظام الجديد.. نواب يرونه قاصراً وآخرون يعتبرونه تجديداً

رئيسة المجلس: إما الاستمرار بمناقشة المشروع وإما العودة

للقديم وإما إعادته إلى اللجنة.. والتصويت في جلسة اليوم

هنا غانم

استأنف نواب مجلس الشعب جدالهم حول النظام الداخلي الجديد والتعديلات، واستأنفت نقاشاتهم ووصلت إلى حد المطالبة بالعودة إلى النظام القديم باعتباره الأفضل، واتفق عدد كبير منهم على أن النظام الجديد ركيك بالصياغة واللغة ويعرف لتطوير عمل المجلس.

وتباينت آراء النواب حول مسألة الاستمرار في مناقشة مشروع تعديل النظام الداخلي حيث اقترح البعض إما إعادة المشروع إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية لإعادة دراسته وإما الاستمرار في مناقشة مواد المشروع للوصول إلى نظام داخلي متطور يواكب الأنظمة الداخلية للبرلمانات في العالم أو التوقف عن مناقشة المشروع والعودة إلى النظام الداخلي المعمول به حالياً.

من جانبه قال النائب نبيل الصالح: «النظام القديم فيه قصور والنظام الحديث كذلك الأمر، ما يتطلب ضرورة أن نطور كل شيء بدءاً من القوانين وصولاً إلى علاقتنا بالحكومة».

مؤكداً أنه حتى بعد مناقشة النظام فإن فيه قصوراً، مقترحاً على كل نائب أن يتقدم بمقترحه للرئاسة لأنه «من غير المنطقي أن نتراجع ونكون خفيفين لهذه الدرجة بنظر أنفسنا وننظر للمواطن».

بدوره أكد النائب نضال حميد أن التغيير يجب أن يكون نحو الأفضل لأن القانون

الجديد ألغى مهمة كبيرة من مهام المجلس وهي الرقابة والمتابعة على أداء الحكومة.

وقال النائب عامر الأسد: «إن النظام الداخلي وضع لمدة عام، ومن وضع النظام الداخلي هم من أكثر الناس دراية» متسائلاً: «لماذا يتم تعديله ونضيع الوقت علماً أن مواد جديدة؟».

من جانبه استغرب النائب فواز نصور لماذا

يتم تكرار الحديث نفسه: «علينا ألا نخرج عن الدستور ولا نقبل أن يكون هناك ضياع للوقت» معتبراً أن هذا الأمر يسيء لمجلس الشعب.

وقال النائب عامر بكداش: إن «اللجنة أجرت عملية فيصورية مشوهة للنظام الجديد الذي نسف بالمطلق وخفف من هيبة النواب».

وتساءل النائب محمد خير العكام: «لماذا نتحمل المسؤولية رغم التعب والجهد؟ ويجب ألا نسحق ما صدر من نظام جديد لأن اللجنة لم تكن تعمل بمعزل عن المجلس، ولأنه كان هناك ضرورة لإعادة الهيكلة ولا يعني أننا نسحق النظام القديم بل هي بعض التحسينات والإضافات ولم تكن تعمل بمعزل عن الآخرين،

ويجب أن نعمل للخروج بنظام متكامل». كما أكد بعض النواب أن لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية قد تجاوز موضوع الدراسة والتعديل «وما بني على خطأ فهو خطأ، ولا نريد ولادة فيصورية للنظام الجديد، نريد نظاماً جديداً علينا أن نحفظ ماء وجهنا أمام الشارع». وتساءل بعضهم: «من أعطى

«الفيميه» مسموح لنواب مجلس الشعب بموافقة عباس

السيارة وخطف البارودة الروسية التي يمتلكها عضو مجلس الشعب بموجب ترخيص حمل سلاح الأمر الذي اضطره لطلب تدخل المحافظ شخصياً لإعادة الأسلحة».

وتابع النائب: «عندما كنت رجل أعمال لا أحد كان يوقفني أبداً أو يتناول بالحديث. اليوم نحن نواب في مجلس الشعب من غير المنطق أن نقبل أن نهان» مشيراً إلى أنه «يجب أن نحافظ على حقوقنا كنواب للشعب لأن الشرطي ليس أكثر حرصاً من النائب البرلماني المعطى حصانة» على أمن البلد والشعب.

وحسب أحد النواب فإن رئيس مجلس الوزراء سمح ببقاء الفيمة على سيارات المجلس كاملة. بدوره أكد أحد النواب أنه تعرض لثل هذه التصرفات من بعض عناصر الشرطة، وقال «إن تصرف الضابط فردي لأن وزير الداخلية أكد لعناصره أنه إيّاكم والتعصب بحق

المواطن». وبناءً عليه أعربت رئيسة مجلس الشعب هدية عباس عن تقدير مجلس الشعب رئيساً وأعضاء لمشروع الإصلاح الإداري الذي تقدم به السيد الرئيس بشار الأسد مؤخراً «علينا جميعاً أن نكون اليد الأولى للمساعدة في تطبيق هذا المشروع وخاصة أننا على أبواب الانتصار الكبير في سورية».

وأكدت رئيسة المجلس أنها سوف تجد صيغة مناسبة للسماح لنواب الشعب ببقاء الفيمة على سياراتهم حفاظاً على حياتهم في هذه الظروف، وأكدت أنها لن تسمح لأي مسؤول في الحكومة بإهانة أعضاء المجلس «إهانة أي عضو مجلس شعب هي إهانة للمجلس كله وإهانة لي شخصياً». متعهدة للنواب بأنها سوف تقوم باتخاذ الإجراءات التي تضمن حق أي نائب في البرلمان.

اللجنة صلاحية بإضافة ٨٧ مادة؟ محملين الجمع الدستورية. المجلس واللجنة مختاناً وعلينا أن نتحمل المسؤولية جميعاً وليس من العيب التراجع عن الغلط».

بعضهم الآخر أكد أن «حضورنا وعدمه سيان لأن اللجنة لم تقبل التراجع عن رأيها وكل ما التكلفة في سعر الفائدة ومعدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية».

وهكذا باستعراض أبرز النزاعات والتعديلات المعمول به حالياً وإما إعادة مشروع التعديل إلى اللجنة الدستورية والتشريعية لمناقشة تعديل بعض مواد مع الأخذ بالحسبان آراء وطروحات أعضاء المجلس حول مواد «المهم لا يجوز بعد ذلك العودة للنظام القديم، نقاش الجديد إذا لم تتم الموافقة. تعود للقديم أو نعدله وفقاً لموافقة الجميع».

وأضافت: «أنا لست مع ما قيل إنني أريد أن أضع نظاماً داخلياً والفكرة أن تعديل بعض الفقرات التي قيل أنها لا يتناسب مع الأوضاع السورية. نحن لا نريد أن ننسف القديم بالمطلق. هدفنا أولاً وأخيراً الوصول إلى نظام داخلي حضاري متكامل» مقترحة أن يتم التصويت على الخيارات التي تقدمت بها في مستهل جلسة اليوم وهو ما وافق عليه أعضاء المجلس.